الأمم المتحدة

S/2020/1110



Distr.: General
12 November 2020
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 17 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور تقريري السابق المؤرخ 14 تموز/يوليه 2020 (S/2020/710)، بما في ذلك أحكام القرار 2539 (2020). وقد ظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) مستقرة عموما، رغم حدوث خرقين لوقف الأعمال العدائية. ولم ينفّذ الطرفان بعد كامل الالتزامات الواقعة عليهما بموجب القرار 1701 (2006). ولم يحرز أي تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل. وكان الحدث المهيمن على الفترة المشمولة بالتقرير هو الانفجار الهائل الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس وأحدث خسائر كبيرة في الأرواح وعلى صعيد تشرّد السكان ودمار الممتلكات.

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

2 - في 27 تموز/يوليه، رصدت القوة المؤقتة قرابة 50 طلقة مدفعية تم تصويبها من الجنوب إلى الشمال عبر الخط الأزرق. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي البعثة بأنه كان قد تعرّض لنشاط عدائي بالقرب من أحد مواقعه جنوب الخط الأزرق، في منطقة مزارع شبعا، وأنه قام بقصف انتقامي في اتجاه كفرشوبا وبسطرة (وكلاهما في القطاع الشرقي). واتصلت القوة المؤقتة بالطرفين، وحثت على تخفيف التصعيد. وبعد ذلك بوقت قصير، جرى التقيّد من جديد بوقف الأعمال العدائية. وفي اليوم التالي، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة أنه رصد ثلاثة أفراد ادّعى أنهم من عناصر حزب الله، وكان أحدهم على الأقل مسلحاً، وهم يعبرون إلى جنوب الخط الأزرق. وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي أن أحد جنوده أطلق طلقات تحذيرية بالقرب من الأفراد الثلاثة، وأن الجيش أطلق قنابل هاون دخانية وقنابل دبابات على "منطقة مكشوفة" شمال الخط الأزرق. وعرض جيش الدفاع الإسرائيلي على القوة المؤقتة بندقية وقبّعة ميدانية مموّهة يُزعم أن الأفراد



20-15115 (A) 201120 201120


تركوها وراءهم. وأصــــدر حزب الله بيانا في 27 تموز/يوليه نفى فيه أي تورط له في الحادث وكرّر التأكيد على أن الانتقام لمقتل أحد أعضـــاء حزب الله على إثر غارة جوية داخل الجمهورية العربية الســـورية في 20 تموز/يوليه "لم يأت بعد". وأكدت القوة المؤقتة أن أحد المنازل في الهبارية (القطاع الشـرقي) قد تضـرر من جراء القصـف. وفي رسـالتين متطابقتين مؤرختين 29 تموز/يوليه موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/74/979-S/2020/762)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان أن "القصـف الإسـرائيلي الذي طال الأراضـي اللبنانية بتاريخ 27 تموز/يوليه 2020 يشـكل عدوانا على لبنان وشـعبه وانتهاكا لسـيادته وسـلامة أراضـيه، وخرقا للمواثيق الدولية، من ضـــمنها اتفاقية جنيف لعام 1949، لاســـتهدافه مواقع مدنية". وفي رســـالتين متطابقتين مؤرختين 17 آب/أغسطس موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (S/2020/806)، ذكر الممثل الدائم لإســـرائيل أن "هذا الهجوم دليل آخر على أن الجيش اللبناني لا يحمي الخط الأزرق بشـــكل فعال". وما زالت تحقيقات القوة المؤقتة جارية.

3 - وحدث خرق ثان لوقف الأعمال العدائية في 25 آب/أغســـطس. فقد ســـمعت القوة المؤقتة دوي طلقتين ناريتين بالقرب من حولا (القطاع الشرقي)، وأبلغها جيش الدفاع الإسرائيلي أن هذا كان صـوت نيران أسـلحة صـغيرة أُطلقت عبر الخط الأزرق باتجاه جيش الدفاع الإسـرائيلي في كيبوتز منارة. وبعد ذلك بوقت قصـير، رصـدت القوة المؤقتة عدّة قنابل مضـيئة أطلقت من مواقع لجيش الدفاع الإسـرائيلي باتجاه عيترون وعيتا الشــعب (القطاع الغربي)، وميس الجبل وحولا وكفركلا وكفرشـوبا (القطاع الشـرقي). واتصـلت القوة المؤقتة بالطرفين وحثت على ضـبط النفس. ورصـدت رادارات القوة المؤقتة إطلاق جيش الدفاع الإسـرائيلي 87 قذيفة مدفعية و 11 قذيفة هاون سـقط بعضـها شـمال الخط الأزرق. وأعلن جيش الدفاع الإسـرائيلي في 26 آب/أغســطس أن "طيراننا أصـــاب مراكز مراقبة تابعة لحزب الله" على طول الخط الأزرق، وأبلغ القوة المؤقتة بأن المواقع المستهدفة كانت "مموّهة لتبدو وكأنها مراكز لجمعية أخضر بلا حدود". وفي بيان صادر عن الجيش اللبناني، ذُكر أن مروحيات إســـرائيلية أطلقت قذائف على مواقع جمعية أخضـــر بلا حدود في عيتا الشــعب ورامية (القطاع الغربي)، وكذلك على محمية طبيعية تابعة للجمعية في عيترون، مما أدى إلى اندلاع حريق. وفي رســـالتين متطابقتين مؤرختين 9 أيلول/ســـبتمبر موجّهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/74/1010-S/2020/894)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان أن "هذا الخرق الاســـرائيلي عرّض حياة المدنيين وسلامة الأراضي اللبنانية للخطر".

4 - وأكدت القوة المؤقتة أن قذائف ســقطت على منطقتي حولا وعيترون، مما ألحق أضــرارا بمنزل في خراج عيترون. وبعد الحصـــول على الإذن بتفقّد مواقع جمعية أخضـــر بلا حدود في عيتا الشـــعب ورامية، أكدت البعثة وقوع أضـرار في هياكل المواقع، ووجدت ثلاث مناطق تظهر بها آثار سـقوط القذائف في موقع تم تطويقه بسـياج خارج مواقع الجمعية في عيترون. وجنوب الخط الأزرق، لاحظت القوة المؤقتة وجود ثقب أحدثته طلقة نارية في جدار في منارة، وذكر جيش الدفاع الإســرائيلي أنه ناجم عن نيران أســلحة صــغيرة أُطلقت من منطقة حولا. وما زالت تحقيقات القوة المؤقتة جارية.

5 - وفي 31 آب/أغســطس، رصـــدت القوة المؤقتة إطلاق أربع قذائف إنارة من جنوب الخط الأزرق، وســقطت إحداها داخل موقع للقوة المؤقتة في الناقورة (القطاع الغربي). وأبلغ جيش الدفاع الإســرائيلي القوة المؤقتة بأنه أطلق القذائف بعد رصـــده "تحركات مشـبوهة" بالقرب من السـياج التقني. وما زال تحقيق القوة المؤقتة جاريا.

6 - وفي 21 أيلول/سبتمبر، رصدت القوة المؤقتة خمس قنابل مضيئة أطلقت من موقع غير محدد، وسقطت إحداها داخل موقع للقوة المؤقتة في علما الشعب (القطاع الغربي). وسقط ثلاث من هذه القنابل على بعد 200 متر تقريبا شمال شرق الموقع، مما أدى إلى اندلاع حريق في الأحراج المحيطة. وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قام بنشاط عسكري استلزم إنارة المنطقة. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 9 تشرين الأول/أكتوبر موجّهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/75/531-S/2020/999)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان أن "لبنان يستنكر بأقصى العبارات اعتداء إسرائيل على سيادته".

7 - وقد رصدت القوة المؤقتة عدة حوادث لتصويب أسلحة عبر الخط الأزرق. ووجّهت القوة المؤقتة انتباه جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني إلى كل من هذه الحوادث وطلبت منهما اتخاذ الإجراءات التصحيحية العاجلة.

8 - وفي 10 تموز/يوليه و 31 آب/أغسطس، أبلغ الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأن أربعة مواطنين سودانيين عبروا إلى جنوب الخط الأزرق. وفي رسالة مؤرخة 17 أيلول/سبتمبر موجّهة إلى الجيش اللبناني، سلّطت القوة المؤقتة الضوء على المخاطر الأمنية التي تشكلها عمليات العبور هذه، وحثّت على اتخاذ تدابير وقائية بالتنسيق مع الشركاء التابعين للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى حسب الاقتضاء.

9 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خرق المجال الجوي اللبناني بشكل يومي، في انتهاك للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية. وفي الفترة من 17 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، سجّلت القوة المؤقتة ما متوسطه 12,63 خرقا يوميا للمجال الجوي، بما مجموعه 61 ساعة و 51 دقيقة تحليق، وهو ما يشكل زيادة كبيرة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتم نحو 95 في المائة من حالات الخرق بواسطة الطائرات المسيّرة من دون طيار. وجرى خرق المجال الجوي في سائر الحالات بواسطة طائرات مقاتلة أو طائرات مجهولة النوع.

10 - وفي 7 آب/أغسطس، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قام في اليوم السابق "بإسقاط طائرة مسيّرة من دون طيار" كانت قد عبرت إلى جنوب الخط الأزرق. وفي 22 آب/أغسطس، ذكر حزب الله أنه أسقط طائرة مسيّرة إسرائيلية بالقرب من عيتا الشعب. وفي الوقت نفسه، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي عبر وسائط التواصل الاجتماعي أن إحدى طائراته المسيّرة "سقطت داخل الأراضي اللبنانية". وفي الرسالتين المذكورتين أعلاه المؤرختين 9 تشرين الأول/أكتوبر (A/75/531-S/2020/999)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان أنه "بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2020 في خراج ميس الجبل، أطلق الجيش الإسرائيلي طائرة مسيّرة عن بعد"، وأن الطائرة "خرقت الخط الأزرق"، وأنها "ألقت أربع قنابل صوتية داخل الأراضي اللبنانية". وفي 10 أيلول/سبتمبر، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأنه أسقط طائرة إسرائيلية مسيّرة من دون طيار بالقرب من عيتا الشعب. وأكدت القوة المؤقتة وجود طائرة مسيّرة تجارية صغيرة رباعية المراوح في الموقع. وهي لم ترصد الحوادث المبلغ عنها، وهي بصدد المتابعة مع الطرفين.

11 - وفي الفترة من 17 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، سجّلت القوة المؤقتة 480 خرقا بريا من قبل مدنيين لبنانيين عبروا إلى جنوب الخط الأزرق، ومن بينها 385 خرقا من قبل رعاة ومزارعين في منطقة مزارع شبعا بصورة رئيسية، إلى جانب 66 خرقا من قبل مدنيين كانوا في طريقهم إلى بئر شعيب بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي).

12 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق. وفي حين رحبت الحكومة اللبنانية بالاقتراح الذي قدمته القوة المؤقتة في عام 2011 بشأن تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، لم ترد حكومة إسرائيل بعد على الاقتراح.

13 - ومن أجل المساعدة على إبقاء المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من المسلحين والأعتدة والأسلحة غير المأذون بها، احتفظت القوة المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، بـ 16 نقطة تفتيش دائمة و 108 نقاط تفتيش مؤقتة في المتوسط، وأجرت 350 عملية مضادة لإطلاق الصواريخ كل شهر. ورصدت القوة المؤقتة أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات في 152 حالة. وكان جميع الحالات يتعلق بأسلحة صيد.

14 - وعملا بالقرار 2539 (2020)، حافظت القوة المؤقتة على ارتفاع وتيرة عملياتها ووجودها الواضح في جميع أنحاء منطقة العمليات، وأجرت 510 13 أنشطة عملياتية عسكرية شهريا في المتوسط، من بينها 382 7 دورية. وشاركت امرأة واحدة على الأقل من أفراد حفظ السلام في 3,6 في المائة تقريبا من الأنشطة العملياتية العسكرية التي قامت بها البعثة.

15 - واحتفظت الدوريات الراكبة والراجلة والجوية للقوة المؤقتة بوجود عملياتي في جميع البلدات والقرى الواقعة في منطقة العمليات. واستمرت دوريات الاستطلاع الجوي فوق المناطق التي كانت تتمتع فيها الدوريات البرية بقدرة محدودة على الوصول، بما في ذلك الأملاك الخاصة والأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو الألغام المضادة للأفراد. وكما هو مفصّل في تقريري المؤرخ 14 تموز/يوليه (S/2020/710)، تم في آذار/مارس خفض النسبة المئوية للأنشطة العملياتية التي جرت بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني كتدبير وقائي على إثر تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وارتفعت منذ ذلك الحين النسبة المئوية للعمليات المنسّقة إلى حوالي 17 في المائة، مع مراعاة تدابير الوقاية من الجائحة.

16 - وفي 27 أيلول/سبتمبر، أجرت القوة المؤقتة نشرا مؤقتا لوحدة هندسية في بيروت على إثر انفجار المرفأ الذي وقع في 4 آب/أغسطس، وذلك بناء على طلب السلطات اللبنانية وبالتنسيق معها، وعملا بالقرار 2539 (2020). وعلى مدى ثلاثة أسابيع، قامت البعثة بأعمال تشييد، وأزالت 500 11 طن من الأنقاض، وساعدت في ترميم المواقع التراثية المتضررة.

17 - ورغم الطلبات المتكررة، لم تُتح بعد للقوة المؤقتة الإمكانية الكاملة للوصول إلى العديد من المواقع محل الاهتمام، بما في ذلك مواقع جمعية أخضر بلا حدود. وفي 24 أيلول/سبتمبر، أرسلت القوة المؤقتة طلبا آخر إلى الجيش اللبناني لتيسير وصولها إلى بعض المواقع. وعلاوة على ذلك، وكما هو مفصّل في تقريري المؤرخ 14 آذار/مارس 2019 (انظر S/2019/237، الفقرة 2)، لم يتح بعد للقوة الوصول إلى جميع المواقع الموجودة شمال الخط الأزرق فيما يتصل باكتشاف أنفاق أكدت القوة أنها تخترق الخط الأزرق. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 25 آب/أغسطس 2020 موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (S/2020/835)، قدم الممثل الدائم لإسرائيل خريطة تبين "الصلة القائمة بين المناطق التي مُنعت فيها القوة المؤقتة مرارا وتكرارا من الدخول والمناطق التي يقوم فيها حزب الله بإعداد وتنفيذ أنشطته الإرهابية".

18 - وبينما كان هناك احترام لحرية تنقل القوة المؤقتة في معظم الحالات، واجهت البعثة قيودا في عدة حالات. وترد في المرفق الأول تفاصيل الحوادث التي انطوت على تقييد لحريتها في التنقل والوصول إلى الأماكن.

19 - وتجدر الإشارة إلى أنه في 26 تموز/يوليه، تعرّض حفظة السلام لحادث تمثّل في قيام سبعة رعاة برشق دورية تابعة للقوة المؤقتة بالحجارة والتلويح بعصا لتهديد حفظة السلام في عرب الوزاني (القطاع الشرقي). وحاول أحد الرعاة مرتين أن يصدم أحد أفراد حفظ السلام التابعين للقوة بمركبة، مما دفع الفرد إلى إطلاق طلقة تحذيرية في الهواء. وعبر جميع مراحل تحقيق القوة في الحادث، كان موقف الجيش اللبناني هو عزو الحادث إلى "استفزازات" قام بها حفظة السلام؛ وخلصت البعثة إلى أن أعمال الدورية كانت متوافقة مع ولايتها ومع قواعد الاشتباك التي تلتزم بها.

20 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة القيام بعمليات الاعتراض البحري في مختلف أنحاء منطقة العمليات البحرية، واستوقفت 575 2 سفينة. ومن بين السفن الـ 245 التي أحالتها القوة المؤقتة إلى الجيش اللبناني للتفتيش، هناك 239 سفينة قام الجيش اللبناني بتفتيشها والإفراج عنها. وطلبت القوة توضيحا من الجيش اللبناني بشأن سبب عدم اتخاذ إجراءات حيال الإحالات الست المتبقية.

21 - وقد ألحق الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس أضرارا بالغة بسفينة للقوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة كانت راسية على بعد 400 متر تقريبا من موقع الانفجار، مما أسفر عن إصابة 36 من حفظة السلام، منهم 23 لحقت بهم إصابات خطيرة. وتم إحلال السفينة في 16 أيلول/سبتمبر.

22 - وواصلت القوة المؤقتة دعم جهود بناء قدرات القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني من خلال إجراء 169 دورة تدريبية وتدريبا عمليا والتطبيق المشترك للمعايير التشغيلية المشتركة لأنشطة القيادة والرصد والتوقيف. ولا تزال الدورات التدريبية التي تتطلب الحضور الشخصي معلّقة في إطار التدابير المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19.

23 - وفي إطار عملية الحوار الاستراتيجي، قام الجيش اللبناني، في اجتماع افتراضي تشارك في رئاسته مع القوة المؤقتة في 12 آب/أغسطس، بتقديم إحاطة إلى ممثلي المجتمع الدولي بشأن احتياجاته فيما يتعلق بجهود إزالة الأنقاض من منطقة مرفأ بيروت وإصلاح الأضرار التي لحقت بقاعدة بيروت البحرية. وأشار الجيش اللبناني إلى أن تنفيذ العملية المتقدمة لدمج عمليات الاعتراض البحري، التي تتم بتخطيط مشترك بين القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني والقوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة، والتي تُعتبر خطوة في اتجاه نقل المسؤوليات جزئيا، لا يزال معلّقا. وتم في 1 تموز/يوليه استئناف العمل في مشروع تجديد مقر قيادة الفوج النموذجي للجيش اللبناني في صربين (القطاع الغربي)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وتم اختيار مركز في شواكر (القطاع الغربي) لتدريب جنود الفوج ريثما يتم تحسين الموقع.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

24 - عقدت القوة المؤقتة اجتماعين ثلاثيين في 2 تموز/يوليه و 3 أيلول/سبتمبر بصيغة مصغّرة وعدد أقل من المشاركين بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وركّزت المناقشات على الحوادث التي وقعت على طول الخط الأزرق، وانتهاكات القرار 1701 (2006)، ومسائل الاتصال والتنسيق. وواصلت القوة المؤقتة أنشطتها المنتظمة للاتصال والتوعية مع الطرفين، شخصيا وافتراضيا. وواصلت أيضاً تفاعلاتها الثنائية الجارية مع الطرفين لإيجاد أرضية مشتركة وتحسين استخدام الآلية الثلاثية الأطراف لحل المسائل الخلافية، بما في ذلك عن طريق تنشيط مناقشات اللجنة الفرعية المعنية بوضع العلامات الحدودية على طول الخط الأزرق.

25 – ورغم موافقة إسرائيل على مقترح القوة المؤقتة في عام 2008 لإنشاء مكتب اتصال للقوة المؤقتة في تل أبيب، ما زال إنشاء هذا المكتب مسألة معلّقة.

26 – ووفقا لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام لعام 2018 والالتزام بتعزيز حماية المدنيين، واصلت القوة المؤقتة تقديم الدعم في مجال بناء القدرات للسلطات الوطنية، بما في ذلك المستجيبون المحليون للطوارئ المدنية، من خلال المشاريع السريعة الأثر والمشاريع المموّلة من البلدان المساهمة بقوات.

27 – وفي إطار دعم تنفيذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، شارك 1 819 من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين التابعين للقوة المؤقتة، ومنهم 118 امرأة، في دورات تدريبية نظمتها القوة المؤقتة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

جيم – نزع سلاح الجماعات المسلحة

28 – لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. وما زال حزب الله يعترف علنا بأن لديه قدرات عسكرية. ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يشكل عاملا يقيد قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وبسط سلطتها على أراضيها.

29 – وفي 14 آب/أغسطس، قال حسن نصر الله، أمين عام حزب الله: "هناك اليوم معادلة تحمي لبنان؛ اسمها توازن الردع. وهذه المعادلة تقوى يوماً بعد يوم من خلال تطوير عتادها وعدتها وعديدها وكفاءاتها وقدراتها البشرية والعسكرية والمادية".

30 – ونفذت قوى الأمن اللبنانية 23 عملية اعتقال متصلة بالإرهاب خلال الفترة من 17 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك اعتقال أشخاص مشتبه في انتسابهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي 21 آب/أغسطس، في قرية كفتون بمنطقة الكورة بشمال لبنان، أطلق أربعة مهاجمين مجهولي الهوية النار على اثنين من عناصر شرطة البلدية وابن رئيس البلدية فأردوهم قتلى. وفي 13 أيلول/سبتمبر، بالقرب من طرابلس بشمال لبنان، قُتل أربعة من أفراد الجيش اللبناني خلال مداهمة لمنزل الشخص الذي زُعم أنه وراء الحادث الذي وقع في كفتون في 21 آب/أغسطس، وقد لقي هذا الشخص حتفه أيضا في المداهمة. وفي مداهمة متصلة قامت بها قوى الأمن الداخلي في وادي خالد في 26 أيلول/سبتمبر، قُتل تسعة أفراد من خلية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أطلق ثلاثة مجهولين النار على اثنين من جنود الجيش اللبناني بالقرب من المنية بشمال لبنان فأردوهما قتيلين. وقُتل أحد المهاجمين في الاشتباك.

31 – وفي شرق لبنان وشماله، كانت هناك عدة حالات لخلافات شخصية تفاقمت إلى حد إطلاق النار، مما أسفر عن مقتل 29 شخصا (من بينهم أربعة أطفال). وكان هناك ثماني حالات على الأقل لخلافات شخصية وقعت في بعلبك، شرق لبنان، وانطوت على استخدام قنابل صاروخية. وفي 27 آب/أغسطس، وقعت اشتباكات مسلحة بين السكان السنّة في خلدة بجبل لبنان ونفر من أنصار حزب الله المحليين، مما أسفر عن مقتل شخصين أحدهما طفل. وفي 7 أيلول/سبتمبر، توفي شخص واحد في طريق الجديدة ببيروت على إثر اشتباك مسلح وقع بين مجموعتين من السنّة.

32 - وكانت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء لبنان هادئة بشكل عام، حيث تم الإبلاغ عن حوادث معزولة في مخيم عين الحلوة بالقرب من صيدا بجنوب لبنان، ومخيم البداوي بالقرب من طرابلس بشمال لبنان.

33 - وفي أوائل أيلول/سبتمبر، قام إسماعيل هنية، قائد حركة حماس، بزيارة إلى لبنان لحضور مؤتمر للفصائل الفلسطينية استضافه افتراضيا من رام الله الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين. والتقى السيد هنية بعدد من المسؤولين اللبنانيين وقيادات حزب الله والفصائل الفلسطينية. وفي 6 أيلول/سبتمبر، أعلن أثناء زيارته لمخيم عين الحلوة أن "مخيمات الشتات ستبقى قلاعا للمقاومة".

34 - ولم يُحرز أي تقدم على صعيد تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

35 - تواصلت المزاعم التي تشير إلى نقل أسلحة إلى جهات مسلحة غير تابعة للدولة، وهي مسألة ما زالت تبعث على القلق الشديد. وفي حال ثبوت حدوث عمليات النقل هذه، فإنها تشكل انتهاكا للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثاني). ومع أن الأمم المتحدة تأخذ ادّعاءات نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يمكّنها من التحقّق منها بشكل مستقل.

36 - وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس وزراء إسرائيل على الجمعية العامة في 29 أيلول/سبتمبر، عرض خرائط تبيّن ما ادّعي أنه "مصنع صواريخ" و "مستودع أسلحة سري" لحزب الله بجوار محطة وقود في حي الجناح ببيروت، محذّرا من أن هذا "قد يكون مكان الانفجار التالي". ووجّه مناشدات إلى الشعب اللبناني، قائلا إن "إيران وحزب الله قد تعمّدا تعريضكم وأسركم لخطر جسيم. [...] ويجب أن تقولوا لهما: عليكما إزالة هذه المستودعات". وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قال السيد نصر الله "نحن لا نضع صواريخ، لا في مرفأ بيروت ولا قرب محطة غاز. ونعلم جيداً أين يجب أن نضع صواريخنا". وفي مساء اليوم نفسه، اصطحب حزب الله الإعلاميين في جولة في حي الجناح.

37 - ولم يقم لبنان بعد بتقديم تقريره الأولي عن التدابير التي اتخذها امتثالا لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي انضمّ إليها في 9 أيار/مايو 2019.

38 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 1 تموز/يوليه موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/74/938-S/2020/642)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان أنه "في 4 حزيران/يونيه 2020، خرقت الاجواء اللبنانية أربع طائرات حربية تابعة للعدو الاسرائيلي على علو منخفض من فوق البحر مقابل صيدا". وأضافت أنه "بالتزامن مع إطلاق صواريخ باتجاه الأراضي السورية، ونتيجة للتشويش من قبل العدو الإسرائيلي، ظهرت أهداف أخرى على شاشة الرادار التابع لمطار رفيق الحريري الدولي في بيروت".

39 - وفي 22 أيلول/سبتمبر، وقع انفجار في قرية عين قانا، بالقرب من النبطية بجنوب لبنان. وأعلن الجيش اللبناني أنه بدأ تحقيقا في الحادث. وفي 26 أيلول/سبتمبر، ذكر حزب الله أن أحد مقاتليه قد لقي حتفه، فتم ربط هذه المعلومة بمعلومة الانفجار في تقارير إعلامية غير مؤكدة.

40 - وتواصل ورود التقارير التي تفيد بمشاركة حزب الله في القتال الجاري في الجمهورية العربية السورية.

41 - وعلى الرغم من بقاء الحدود البرية مع الجمهورية العربية السورية مغلقة منذ ظهور جائحة كوفيد-19، استمر تهريب الأشخاص والبضائع، ولا سيما على طول الحدود الشمالية الشرقية، عن طريق المعابر غير الرسمية. وفي الفترة ما بين 17 حزيران/يونيه و 20 تشرين الأول/أكتوبر، قام الجيش اللبناني بتفكيك ما لا يقل عن 13 من هذه المعابر. وفي 4 تموز/يوليه، في الهرمل بشرق لبنان، ألقى الجيش اللبناني القبض على ثلاثة مواطنين سودانيين مشتبه في أنهم عبروا الحدود بصورة غير قانونية من الجمهورية العربية السورية. وفي 13 تموز/يوليه، في بريتال، محافظة بعلبك - الهرمل بشرق لبنان، أطلق أشخاص يشتبه في أنهم مهرّبون النار على جندي من الجيش اللبناني فأردوه قتيلا. وفي الهرمل أيضا، أسفرت الاشتباكات المسلحة بين عشائر يُزعم أنها ضالعة في التهريب عبر الحدود عن وفاة طفل في 10 تموز/يوليه وعن إصابة بطريق الخطأ في 25 تموز/يوليه لجندي من الجيش اللبناني توفّي متأثرا بجروحه في وقت لاحق؛ وفي 4 أيلول/سبتمبر، ألقى الجيش اللبناني القبض على شخص واحد بتهمة التهريب عبر الحدود وقام بمصادرة أسلحة وذخائر ومخدرات.

42 - ومنذ تموز/يوليه، كان هناك نحو 30 تحرّكا غير نظامي لأشخاص بالقوارب من لبنان باتجاه قبرص، ومعظمهم من اللاجئين السوريين والمواطنين اللبنانيين، إلى جانب لاجئين فلسطينيين وعمّال مهاجرين. واعترضت السلطات اللبنانية ما لا يقل عن 13 مجموعة تضم 193 فردا في المياه الإقليمية اللبنانية، بينما أعادت السلطات القبرصية خمسة قوارب على متنها أكثر من 200 فرد. وفي 14 أيلول/سبتمبر، رصدت سفينة للقوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة قاربا بدا أنه بحاجة إلى إغاثة خارج المياه الإقليمية اللبنانية، على بعد 26 ميلا بحريا من طرابلس. وعملا بواجب تقديم المساعدة لمن هم في حالة استغاثة في البحر الذي يمليه القانون الدولي العرفي، كما هو مجسّد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، قامت القوة المؤقتة بنقل الأشخاص الـ 36 الذين كانوا على متن القارب وشخص آخر انتُشل من البحر وأعادتهم إلى البر. واستجابة لطلب من حكومة لبنان بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر للحصول على مساعدة القوة المؤقتة في التصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، أبلغت البعثة المسؤولين اللبنانيين بأن هذا النشاط لا يندرج ضمن نطاق ولايتها؛ غير أن القوة المؤقتة ستواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

43 - قامت القوة المؤقتة بتطهير 575 2 مترا مربعا من الأراضي في منطقة عملياتها، حيث وجدت 301 لغما مضادا للأفراد وتخلصت منها. وأجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 23 زيارة رصد لضمان ومراقبة الجودة، وثلاث عمليات لنقل المهام المتصلة بضمان الجودة، وقدّمت أربع جلسات إحاطة للتوعية بالمخاطر لفائدة 36 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة المؤقتة.

واو - ترسيم الحدود

44 - لم يحرز أي تقدم نحو ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، ولا فيما يتّصل بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تردّ بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في تقريري المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (انظر S/2007/641، المرفق).

45 - وفي 1 تشـرين الأول/أكتوبر، أعلنت إسـرائيل ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية أن الطرفين اتفقا على إطار للمناقشـات فيما يتعلق بالحدود البرية والبحرية بين إسـرائيل ولبنان. وبعد ذلك، اجتمع ممثلو إسرائيل ولبنان في 14 تشرين الأول/أكتوبر في مقر الأمم المتحدة في الناقورة، بجنوب لبنان، لبدء مناقشات تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحدود البحرية المشتركة. وقد قامت الولايات المتحدة بجهود الوساطة في الجلسة الافتتاحية ويسّرتها واستضافها المنسق الخاص لشؤون لبنان.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

46 - في 4 آب/أغسطس، وقع انفجار هائل في ميناء بيروت. ووفقا لإفادات أولية من السلطات اللبنانية، وفي انتظار نتيجة التحقيقات الرسمية، اشتعل نحو 750 2 طن من مخزون نترات الأمونيوم بعد اندلاع حريق في مستودع مجاور. وأدّى الانفجار إلى مقتل نحو 200 شخص وإصابة أكثر من 500 6 شخص، من بينهم 000 1 طفل، ولا يزال 6 أشـخاص في عداد المفقودين. وشُـرّد مئات الآلاف، ووقعت أضـرار مادية واسعة النطاق.

47 - وفي 5 آب/أغسـطس، أقرّ مجلس الوزراء اللبناني توصـية مجلس الدفاع الأعلى بإعلان حالة الطوارئ في بيروت لمدة أسبوعين، ثم تمديدها حتى نهاية العام. وفي 5 آب/أغسطس أيضا، شكّل مجلس الوزراء لجنة للتحقيق في أسباب الانفجار وإبلاغ السلطات القضائية بالنتائج التي ستتوصل إليها في غضون خمسـة أيام. وفي 7 آب/أغسطس، شدّدت مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان على أنه "إنه يجب الإصـغاء بإمعان إلى مطالب الضحايا بمساءلة الجناة، بما في ذلك عبر تحقيق محايد ومستقل وشامل وشفاف". وفي البيان الختامي للمؤتمر الدولي لمساعدة ودعم الشعب اللبناني الذي شاركت فرنسا والأمم المتحدة في استضافته في 9 آب/أغسطس، عُرضت المساعدة الفورية لإجراء تحقيق محايد وموثوق ومستقل في الانفجار، بناء على طلب لبنان. ودعت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وشـخصـيات بارزة وبعض الأحزاب السياسية إلى إجراء تحقيق دولي. وفي 10 آب/أغسطس، أحال مجلس الوزراء القضية إلى مجلس القضـاء، وعُيّن على إثر ذلك قاضـي تحقيق. وطلب لبنان المسـاعدة التقنية في التحقيق من خبراء أجانب، بما في ذلك من تركيا وفرنسـا والولايات المتحدة. وفي 20 تشـرين الأول/أكتوبر، كان قد صـدر 25 مذكرة توقيف، واستُدعي عدة وزراء بالنيابة ووزراء سابقون للاستجواب.

48 - وفي أعقاب الانفجار مباشرة، أوفدت إلى بيروت أفرقة بحث وإنقاذ وطنية ودولية، وكذلك خبراء في إدارة الكوارث وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسـيق في حالات الكوارث. وفي 8 آب/أغسـطس، شُكّلت غرفة الطوارئ المُتقدمة، وضمّت ممثلين عن الوزارات والبلديات وهيئات الإغاثة الإنسـانية الوطنية. وقد ساعد الجيش اللبناني، الذي مُنح سلطات استثنائية خلال حالة الطوارئ، في توفير الخدمات اللوجستية وتوزيع المساعدات الإنسانية والبحث والإنقاذ وإزالة الأنقاض.

49 - وتحت قيادة نائبة المنسق الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسـانية في لبنان، قادت الأمم المتحدة تنسيق الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ، بما في ذلك تلقي وتوزيع الأموال من الجهات المانحة الدولية التي أعربت عن تفضـيلها لتقديم التمويل في حالات الطوارئ عبر الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي أطلقت فيه نائبة المنسق الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية نداءً عاجلا التمست فيه مبلغ 354,9 مليون دولار، كانت خلية عمليات الطوارئ بقيادة مكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية تضـمن التنسيق الفعال للاستجابة لحالات الطوارئ محافظة على روابط هذه الاستجابة بنداء الطوارئ للبنان لمواجهة

جائحة كوفيد-19 وخطة لبنان للاستجابة للأزمة. ووُزّعت المساعدات على ما يزيد على 000 180 شخص. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ تمويل النداء العاجل 28,6 في المائة، أي كان قد ورد نحو 101,6 مليون دولار. وفي تموز/يوليه، زيدت المبالغ المطلوبة بموجب نداء الطوارئ للبنان لمواجهة جائحة كوفيد-19 ليبلغ المبلغ المستهدف 473 مليون دولار.

50 - وأجرى البنك الدولي، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تقييما سريعا للأضرار والاحتياجات، قدّر فيه أن الانفجار تسبب في أضرار مادية تتراوح قيمتها بين 3,8 و 4,6 بلايين دولار وأحدث خسائر اقتصادية تتراوح قيمتها بين 2,9 و 3,5 بلايين دولار. وتُقدّر تكاليف التعافي وإعادة الإعمار حتى نهاية عام 2021 بما يتراوح بين 1,8 و 2,2 بليون دولار. ويجري إعداد إطار استراتيجي مشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي من أجل الإصلاح والتعافي والتعمير، باتباع نهج ثلاثي المراحل يشمل الإغاثة في حالات الطوارئ والتعافي البشري والتعمير.

51 - وقد أدّى الغضب الشعبي الذي تلا الانفجار إلى تجدد الاحتجاجات وعجّل باستقالة الحكومة في 10 آب/أغسطس. وفي اشتباكات عنيفة وقعت بين المحتجين وقوات الأمن في بيروت في 8 آب/أغسطس، قُتل أحد أفراد قوى الأمن الداخلي، وأُفيد عن إصابة 281 متظاهرا و 108 جنود و 136 فردا من أفراد قوى الأمن الداخلي. وأفادت تقارير بإصابة 49 متظاهرا بجروح يومي 10 و 11 آب/أغسطس. وفي الاحتجاجات التي جرت يوم 1 سبتمبر/أيلول، أصيب 21 متظاهرا وعنصران من شرطة مكافحة الشغب.

52 - وزعم مراقبو حقوق الإنسان أن قوى الأمن استخدمت القوة المفرطة أثناء الاحتجاجات التي جرت بين 8 و 11 آب/أغسطس، بما في ذلك إطلاق الذخيرة الحية والكريات المعدنية. وردا على هذه الادعاءات، نفت قوى الأمن الداخلي في رسالة مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر "أن أفرادها استخدموا الذخيرة الحية أو الرصاص المطاطي أو الكريات المعدنية". ونسبت قوى الأمن الداخلي هذه الأعمال إلى حرس المجلس النيابي، ومن بينهم "موظفون مدنيون تابعون لشرطة المجلس النيابي" لا يرتدون الزي الرسمي. ولا تزال التحقيقات في الادعاءات السابقة بشأن فرط استخدام القوة من جانب قوى الأمن ضد المحتجين (انظر S/2020/195، الفقرة 60) معلقة.

53 - ولدى إعلان الاستقالة في 10 آب/أغسطس، ردّ رئيس الوزراء اللبناني حسّان دياب الأزمات التي تعصف بالبلد إلى "الفساد المزمن في السياسة والإدارة والدولة". وانتقد المؤسسة السياسية التي سعت إلى "تصفية الحسابات السياسية وتسجيل النقاط الشعبوية الانتخابية وتدمير ما تبقى من الدولة". وجاء ذلك عقب استقالة وزير الخارجية، ناصيف حتّي، في 3 آب/أغسطس، الذي أشار إلى "تعذّر أداء مهامه" بسبب "غياب إرادة فاعلة" في تحقيق الإصلاحات التي يطالب بها الشعب اللبناني. وفي 13 آب/أغسطس، استقال أيضا ثمانية نواب من البرلمان، من بينهم امرأة واحدة. وفي 10 أيلول/سبتمبر، أُرجئت الانتخابات الفرعية للمقاعد الثمانية إلى ما بعد 1 كانون الثاني/يناير 2021 بسبب الصعوبات القائمة فيما يتعلّق بالبنى التحتية والتمويل والصحة والسلامة والأمن.

54 - وأكّد مؤتمر المانحين الذي اشتركت في عقده فرنسا والأمم المتحدة في 9 آب/أغسطس تضامن المجتمع الدولي مع الشعب اللبناني، حيث زاد مجموع ما تم التعهد به للإغاثة الإنسانية الفورية عن 298 مليون دولار. وخلال جلسة الإحاطة التي قدّمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى الدول الأعضاء

بشـأن الحالة الإنسـانية في لبنان في 10 آب/أغسـطس، دعوت إلى "قديم دعم دولي قوي لجميع المحتاجين في لبنان، وخاصة النساء والفتيات".

55 - وفي 31 آب/أغسـطس، أجرى رئيس الجمهورية اللبنانية، ميشـال عون، مشـاورات برلمانية ملزمة أسفرت عن تسمية مصطفى أديب رئيسا للوزراء. وفي 23 أيلول/سبتمبر، وعقب اجتماع وزاري ترأسه وزير خارجية فرنسـا، جان - إيف لودريان، وأنا، على هامش الدورة الخامسـة والسـبعين للجمعية العامة، أصـدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان بيانا حثّت فيه قادة لبنان على "على الوقوف صـفّاً واحداً لدعم الإسـراع في تشـكيل حكومة قادرة على تلبية التطلعات المشـروعة التي عبّر عنها الشـعب اللبناني" واحتياجاته. غير أن السيد أديب، بعد أن فشل في التوصل إلى اتفاق مع الكتل السياسية بشأن تشكيل حكومة، اعتذر عن قبول التكليف في 26 أيلول/سبتمبر، معربا عن أسفه لعدم التزام الكتل البرلمانية "ما تعهدت به".

56 - وفي 14 أيلول/سبتمبر، أدت التوترات السياسية إلى اندلاع اشتباك مسلح بين أنصار حزب القوات اللبنانية وأنصار التيار الوطني الحر في سن الفيل، شرق بيروت. وأعاد الجيش اللبناني الهدوء وأصدر بيانا حثّ فيه المواطنين على "ضـرورة الالتزام بالتعبير السّـلمي عن الرأي وعدم القيام بكل ما من شـأنه زعزعة الاستقرار والأمن".

57 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الحكومة تدابير لمكافحة الفساد، وهي عنصر أساسي في الإصـلاحات، واعتمدت أحكاما قانونية لتيسـير الملاحقات القضـائية ذات الصـلة، فضـلا عن نظام حديث للإعلان عن الأصول. وفي 30 أيلول/سبتمبر، أقر البرلمان قانون الإثراء غير المشروع.

58 - وفي 18 حزيران/يونيه، عيّن مجلس الوزراء عشرة مفوضين (من بينهم 4 نساء) في الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسـرا في لبنان. غير أن هذه الهيئة والهيئة الوطنية لحقوق الانسـان المتضـمنة لجنة الوقاية من التعذيب، لا تزالان معطلتين ولم تخصص لهما أي ميزانية.

59 - وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أصدرت 44 منظمة لحقوق المرأة وناشطات في العمل النسوي في لبنان ميثاقا في 27 آب/أغسطس للمطالبة بخطة اسـتجابة إنسـانية لانفجار بيروت مراعية للاعتبارات الجنسـانية وشـاملة للمرأة، تعطي الأولوية لاحتياجات الفئات الضعيفة، ولا سيما الأسر المعيشية التي تعولها نساء، واحتياجات كبار السن، واللاجئين، والعاملات المنزليات المهاجرات.

60 - وفي الوقت نفسه، تدهورت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في لبنان. ففي 27 آب/أغسطس، أشار حاكم مصـرف لبنان إلى أن احتياطي النقد الأجنبي قد انخفض إلى 19,5 بليون دولار، منه 17,5 بليون دولار من الاحتياطيات الإلزامية، مما يعرض الإعانات المالية المقدمة للواردات الحيوية للخطر. وظلت الضوابط غير الرسمية على رأس المال تحد من إمكانية حصول المودعين على ودائعهم وتحويل الأموال إلى الخارج. وفي غضـون ذلك، وصـل سعر صـرف الليرة اللبنانية في السوق السوداء إلى 000 10 ليرة لبنانية للدولار الأمريكي الواحد. وأشـارت إدارة الإحصـاء المركزي إلى تضـخم بلغت نسـبته 120 بالمائة لمؤشـر أسعار الاستهلاك و 367 بالمائة لمؤشر أسعار الغذاء في الفترة من آب/أغسطس 2019 إلى آب/أغسطس 2020. وسـجل برنامج الأغذية العالمي زيادة بنسـبة 168 في المائة في تكلفة سـلة الأغذية الأسـاسـية التي تضمن البقاء على قيد الحياة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى آب/أغسطس 2020.

61 - وتعثّرت المناقشات مع صندوق النقد الدولي. وفي 26 حزيران/يونيه، ذكرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، أن ”جوهر المسألة هو ما إذا كان من الممكن أن تكون هناك وحدة هدف في البلد من أجل تنفيذ مجموعة من التدابير الصارمة للغاية ولكن الضرورية“. وفي حزيران/يونيه، قدّم اثنان من كبار موظفي وزارة المالية والأعضاء في الوفد المفاوض استقالتهما متذرعين بـ ”عدم وجود إرادة حقيقية“ لتنفيذ الإصلاحات. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت أعمال أولى الشركات الثلاث التي تعاقدت معها الحكومة لإجراء مراجعة جنائية لحسابات المصرف المركزي. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، توقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة 25 في المائة في عام 2020.

62 - ويُقدّر أن الانفجار الذي وقع في بيروت أدّى إلى خسارة أكثر من 000 150 وظيفة، مما يُفاقم معدل البطالة المسجل في حزيران/يونيه والبالغ 30 في المائة. ومع تضرر نحو 000 200 وحدة سكنية، تواجه آلاف الأسر نزوحا طويل الأمد. ومن المتوقع أيضا أن يرتفع معدل الفقر، الذي كان البنك الدولي قد قدّر من قبل أن يصل إلى 45 في المائة بحلول نهاية عام 2020. وفي 28 آب/أغسطس، دعت المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء المجتمع الدولي إلى ”تكثيف مساعدته ودعمه [...] من أجل منع الناس في جميع أنحاء لبنان من الوقوع فريسة الجوع نتيجة لانفجار 4 آب/أغسطس“.

63 - وفُقد أكثر من 500 سرير في المستشفيات بسبب الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية، مما زاد من الضغوط الواقعة على نظام الرعاية الصحية الذي يجاهد بالفعل للتعامل مع حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا التي تستلزم دخول المستشفى. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، كان لبنان قد أكّد وجود 336 64 إصابة بالمرض و 531 حالة وفاة مرتبطة به. وارتفع عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا بعد تخفيف تدابير الإغلاق في البلد، بما في ذلك إعادة فتح المطار في 2 تموز/يوليه، وكذلك بعد الانفجار. وواجهت الجهود الرامية إلى إعادة فرض تدابير الإغلاق من جديد معارضة عامة واسعة النطاق. وأثار تفشّي المرض في سجني رومية وزحلة أعمال شغب مما أدّى إلى تجدد الدعوات لإطلاق سراح السجناء من خلال قانون عفو.

64 - وحتى 30 حزيران/يونيه، بلغ حجم المساعدات الدولية المقدّمة إلى لبنان التي أبلغت عنها الجهات المانحة 1,2 بليون دولار، تتضمن مبلغا قدره 944 مليون دولار تم صرفه في عام 2020 ومبلغا قدره 256 مليون دولار مرحّل من عام 2019. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تُسدَّد بعدُ قدرها 531 مليون دولار لعام 2020 والتزامات قدرها 215 مليون دولار لعام 2021 وما بعده. وفي حدود المبلغ الإجمالي، بلغت نسبة تمويل خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2020 نحوه 26 في المائة بمبلغ 689 مليون دولار، حيث أبلغت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن ورود 497 مليون دولار في عام 2020 و 192 مليون دولار مرحّلة من عام 2019.

65 - وفي 30 أيلول/سبتمبر، كان 160 896 شخصا من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، من بينهم 529 879 لاجئا سوريا و 631 16 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وفي ظل وقف الحكومة تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى مفوضية شؤون اللاجئين منذ عام 2015، لا يُعرف العدد الفعلي للسوريين الموجودين في لبنان الذين يحتاجون إلى حماية دولية. وتقدّر الحكومة أن عدد اللاجئين السوريين في لبنان يبلغ 1,5 مليون لاجئ.

66 - والمفوضية على علم بعودة 535 7 لاجئا إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 أيلول/سبتمبر، وكثير منهم عبر معابر غير رسمية. ومن أسباب العودة الرئيسية التي ذكرها اللاجئون تزايد صعوبة البقاء في لبنان بسبب الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية، ولمّ شملهم بأفراد أسرهم في الجمهورية العربية السورية، وتحسّن الأمن في مكان عودتهم. وأظهرت الاستقصاءات التي أجرتها المفوضية مع أسر اللاجئين في لبنان تفاقم عجز اللاجئين عن تغطية احتياجاتهم الأساسية. وحاليا، يعيش أكثر من 80 في المائة من اللاجئين في فقر مدقع.

67 - واستؤنفت عمليات ترحيل السوريين الذين دخلوا لبنان أو عادوا إليه بصورة غير قانونية بعد 24 نيسان/أبريل 2019، دون ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، بعد أن كانت قد توقفت مؤقتا بعد إغلاق المعابر الحدودية بسبب جائحة كوفيد-19. وتواصل الأمم المتحدة توجيه انتباه السلطات اللبنانية إلى أهمية تطبيق الضمانات الإجرائية المنصوص عليها في القانون الوطني لضمان تقيّد البلد بالتزامه بمبدأ عدم الإعادة القسرية. وفي 14 تموز/يوليه، اعتمد مجلس الوزراء سياسة للعودة للتعجيل بعودة النازحين إلى الجمهورية العربية السورية بأمان. ودعا إلى التعاون مع المجتمع الدولي، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مشيرا إلى الالتزامات الدولية إزاء لبنان وإلى مبدأ عدم الإعادة القسرية والحفاظ على كرامة اللاجئين.

68 - وأسفر الانفجار الذي وقع في ميناء بيروت عن مقتل 23 لاجئا سوريا. وأبلغ ما مجموعه 543 أسرة معيشية لاجئة عن إصابة أفرادها بجروح؛ وتوفي لاجئان فلسطينيان وأصيب 26 لاجئا فلسطينيا بجروح. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، كان قد أُثبت إصابة 232 1 لاجئا سوريا و 777 1 لاجئا فلسطينيا و 15 لاجئا من جنسيات بمرض فيروس كورونا، وقد توفّى منهم 23 سوريا و 46 فلسطينيا. وتقود مفوضية شؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الجهود الرامية إلى منع واحتواء انتقال المرض في صفوف اللاجئين وضمان حصولهم على الاختبارات التشخيصية والعلاج على قدم المساواة مع الآخرين في إطار الخطة الوطنية لمواجهة كوفيد-19. ويخصص النداء العاجل الذي أطلقته الأونروا للتصدي لمرض فيروس كورونا والذي تبلغ قيمته 94,6 مليون دولار حوالي 26,1 مليون دولار لعملياتها في لبنان حتى كانون الأول/ديسمبر 2020.

69 - وفي 18 آب/أغسطس، أصدرت الدائرة الابتدائية للمحكمة الخاصة بلبنان حكمها في قضية *عياش وآخرين*، فيما يتصل بالتفجير الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005 وأودى بحياة 22 شخصا، من بينهم رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وجرح 226 آخرين. وخلصت الدائرة بالإجماع إلى أن سليم عياش مذنب بما لا يدع مجالا للشك في جميع التهم الموجّهة إليه، بما فيها التآمر بقصد ارتكاب عمل إرهابي، وارتكاب عمل إرهابي، والقتل العمد للسيد الحريري و 21 شخصا آخرين مع سبق الإصرار والترصد باستخدام جهاز متفجر. غير أن المحكمة رأت أن الادعاء لم يثبت الدعوى بما لا يدع مجالا للشك فيما يتعلق بحسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا. وخلصت إلى أن هؤلاء الأفراد غير مذنبين فيما يتعلق بجميع التهم الموجهة إليهم. وكان المتهمون الأربعة قد حوكموا غيابيا. ومن لاهاي، رحّب رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، نجل رفيق الحريري، بالحكم، مشيرا إلى أنه "للمرة الأولى في تاريخ الاغتيالات السياسية العديدة التي شهدها لبنان، عرف اللبنانيون الحقيقة، وللمرة الأولى حكمت العدالة الحقيقية".

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

70 - استجابة للانفجار الذي وقع في بيروت، تم تفعيل خطة أمن الأمم المتحدة للمنطقة الوسطى من لبنان وخطط طوارئ محددة. وقامت القوة المؤقتة أيضا بتفعيل آليات إدارة الأزمات والتصدي لها. فقد أسفر الانفجار عن مقتل ثلاثة أشخاص من مُعالي موظفي الأمم المتحدة، وأصيب 106 من أفراد الأمم المتحدة، من بينهم 36 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة المؤقتة. وقد لحقت أضرار مادية بجميع مكاتب الأمم المتحدة في بيروت، ما عدا مكتب واحد، ولحقت أضرار بمساكن 254 موظفا من موظفي الأمم المتحدة.

71 - وظلّت تدابير التأهب التي اتخذتها الأمم المتحدة تسترشد بخطة الطوارئ المؤسسية التي وضعها البلد لمواجهة كوفيد-19 في جميع أنحائه، وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، بما فيها تدابير الحجر الصحي وترتيبات العمل عن بعد، حسب الاقتضاء. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، كانت قد ثبتت إصابة 368 فردا من أفراد الأمم المتحدة، من بينهم 258 فردا تابعين للقوة المؤقتة بمرض فيروس كورونا. وتواصل القوة المؤقتة اتخاذ تدابير لمنع انتشار المرض، بما في ذلك فرض تدابير الحجر الصحي على جميع أفراد القوة المؤقتة الوافدين.

72 - وواصلت القوة المؤقتة مراجعة خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى الوقاية من المخاطر والتخفيف منها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات اللبنانية. وظلت التدابير الأمنية الصارمة مطبقة في منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، وشملت استخدام مجموعة مرافقة مسلحة أثناء التنقلات الرسمية لجميع موظفي الأمم المتحدة. ويسرت القوة المؤقتة إيفاد 13 بعثة من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إلى منطقة العرقوب. وفي 27 تموز/يوليه، نُصح الموظفون الوطنيون المقيمون في القطاع الشرقي بالبقاء في منازلهم عقب قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بقصف منطقة مزارع شبعا (انظر الفقرة 2).

73 - ولا تزال الأمم المتحدة تتابع مع السلطات اللبنانية ملابسات الحادثة التي وقعت في 4 آب/أغسطس 2018 في قرية مجدل زون (القطاع الغربي) والتي هاجم فيها أفراد مسلحون دورية للقوة المؤقتة، على النحو المبين في تقريري المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (انظر S/2018/1029، الفقرة 16). ولم تُبلَّغ الأمم المتحدة ببدء أي إجراءات جنائية بهذا الشأن لتقديم الجناة إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة في رسالة مؤرخة 10 أيلول/سبتمبر أنه يعترض على النداءات المتكررة التي وجهتها القوة المؤقتة لإجراء تحقيق كامل في الحادث الذي وقع في برعشيت في 10 شباط/فبراير، على النحو المفصل في تقريري المؤرخ 10 آذار/مارس 2020 (انظر S/2020/195، الفقرة 15).

74 - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على القوة المؤقتة أو في ارتكابهم تلك الهجمات. وعقدت المحكمة العسكرية الدائمة جلسات في 20 تشرين الأول/أكتوبر بشأن الهجوم الذي تعرّض له في عام 2007 حفظة سلام تابعون للقوة المؤقتة يعملون في الوحدة الإسبانية، وكذلك في دعوى تتعلق بنية ارتكاب عمل إرهابي رُفعت في كانون الثاني/يناير 2014. وعُقدت في 24 أيلول/سبتمبر جلسةٌ أخرى للنظر في الطعن الذي قدمه أحد الجناة الأربعة المدانين في قضية الشروع في تنفيذ هجوم خطير على القوة المؤقتة في عام 2008. وفي حالة الهجوم الخطير الذي شُنّ على القوة المؤقتة في 27 أيار/مايو 2011، عُقدت جلسة للنظر في القضية في 29 حزيران/يونيه. وعُقدت جلستان في 3 حزيران/يونيه للنظر في قضيتين أخريين متعلقتين بهجمات خطيرة شُنّت على القوة المؤقتة في 26 تموز/يوليه و 9 كانون الأول/ديسمبر 2011.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

75 - حتى 20 تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من 198 10 فردا من الأفراد العسكريين، من بينهم 561 امرأة (5,5 في المائة)، من 45 بلدا مساهما بقوات؛ و 241 موظفا مدنيا دوليا، من بينهم 91 امرأة (38 في المائة)؛ و 571 موظفا مدنيا وطنيا، من بينهم 154 امرأة (27 في المائة). وكان قوام القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة مؤلفا من ست سفن، وطائرتَي هليكوبتر، و 791 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة، من بينهم 29 امرأة (4 في المائة). وإضافة إلى ذلك، يعمل 54 مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم 8 نساء (15 في المائة)، لدى فريق المراقبين في لبنان، ويخضعون للإشراف العملياتي للقوة المؤقتة. وتعمل المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد العسكريين برتبة عقيد؛ أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين فهي تعمل برتبة مد-2.

76 - وعملا بالالتزام المتعهد به في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بتعزيز الأداء والمساءلة، واصلت القوة المؤقتة تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، الذي استُرشد به في عملية تخطيط ميزانية الفترة 2021-2022 ووضع نظام تفتيش لبراميل الخط الأزرق وجدول زمني للصيانة.

77 - وتمشيا مع الالتزام المتعهد به في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بتحسين سلامة وأمن حفظة السلام، حسّنت القوة المؤقتة حماية المخيمات ومواقع المراقبة على طول الخط الأزرق، وعزّزت 18 مركزا للمراقبة، واستبدلت الزجاج الواقي من الرصاص، وحدّثت نظم المراقبة بالفيديو، وأزالت الغطاء النباتي. وعزّزت كذلك الشبكة اللاسلكية ذات الترددات العالية جدا، مما مكن من تتبع المركبات في الوقت الحقيقي.

78 - وتنفيذا لالتزامات العمل من أجل حفظ السلام والقرار 2436 (2018)، قامت القوة المؤقتة بتقييم 20 وحدة عسكرية تابعة لها وسفينة واحدة من حيث الاستعداد اللوجستي والتدريب والتأهب العملياتي حتى 30 حزيران/يونيه. وخلص التقييم إلى أن مستوى التأهب العملياتي لنحو 15 وحدة من الوحدات العسكرية والسفينة المذكورة مُرض. وخلص التقييم إلى وجود نقائص طفيفة في خمس وحدات عسكرية تتعلق أساسا بأعمال الصيانة واللوجستيات. ومن بين 11 مسألة محددة، عولجت 7 مسائل؛ ويجري اتّخاذ تدابير لمعالجة المسائل الأربع المتبقية المتعلقة باللوجستيات.

79 - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر (S/2020/1059)، عرضت العناصر الأولى لخطة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم المتعلق باستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة وخيارات تحسين الكفاءة والفعالية بين القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان (انظر S/2020/473)، عملا بالقرار 2539 (2020). ويستمر تنفيذ هذه التوصيات على سبيل الأولوية بالتشاور مع الطرفين وأعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

خامسا - السلوك والانضباط

80 - تلقت القوة المؤقتة ادعاء واحدا بشأن حالة استغلال وانتهاك جنسيين تورط فيها أحد أفراد مفرزة عسكرية. وحاليا، يُجري البلد المساهم بقوات المعني تحقيقا في هذه القضية. وواصل كل من القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان تعديل آليتهما الوقائية المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع مراعاة تزايد احتمال التعرض للتحرش الجنسي والعنف الأسري منذ تطبيق أساليب العمل في

ظل جائحة كوفيد-19، كما واصلا جهودهما الرامية لتوعية عامة الناس. وتواصل تقديم إحاطات إلى القادة العسكريين عن مسؤوليتهم فيما يتعلق بمسائل السلوك والانضباط.

سادسا - ملاحظات

81 - أكرر الإعراب عن خالص تعازيَّ لأسر ضحايا الانفجارين اللذين وقعا في بيروت في 4 آب/أغسطس ولجميع المصابين والمشردين من جراء ذلك الحادث المأساوي. وأكرر التأكيد على ضرورة إجراء تحقيق نزيه وشامل وشفاف لضمان المساءلة وللمساعدة على تفادي تكرار وقوع مآسٍ من هذا القبيل. وأعرب عن امتناني للمجتمع الدولي على الدعم والتضامن الكبيرين لجهود التعافي في بيروت.

82 - وإضافة إلى استمرار أثر جائحة كوفيد-19، تسبب الانفجار في تفاقم الأزمات المالية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها لبنان. ومع ذلك، فإن هذه المأساة الوطنية قد تحفز على حدوث تغيير إيجابي. فبعد مرور أكثر من سنة على خروج الشعب اللبناني إلى الشوارع، لم يتم بعدُ إدخال إصلاحات لتلبية مطالبه. وأحث جميع القوى السياسية على الإسراع بتشكيل حكومة تكون قادرة على إدخال الإصلاحات اللازمة ليسير البلد على درب التعافي. وفي هذا الصدد، أدعو الجهات المعنية السياسية والمالية إلى الاتفاق على خطة اقتصادية تحمي الفئات الأشد ضعفاً وتسّهل استئناف المناقشات مع صندوق النقد الدولي.

83 - أما التوقعات بتفاقم انعدام الأمن الغذائي ومعدلات الفقر فهي تبعث على القلق بشدة وكذلك البلاغات التي تفيد بأن اللبنانيين شرعوا في الهجرة بحرًا بطرق غير مشروعة. ويجب توفير استجابة إنسانية ملائمة للتعافي تتمحور حول الإنسان وتقوم على احترام حقوق الإنسان، من أجل تلبية احتياجات جميع السكان المتضررين.

84 - ونظرا لاستمرار الدعوات إلى التظاهر في لبنان، أذكّر السلطات بواجب حماية الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. وينبغي لقوات الأمن اللبنانية أن تلتزم بالقواعد والمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة، ولا سيما مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب، وأن تجري تحقيقات في البلاغات المتعلقة بالاستخدام غير المناسب أو المفرط للقوة بهدف ضمان المساءلة. وينبغي أن يمارس المتظاهرون أيضاً حقوقهم وفقاً لسيادة القانون ودون اللجوء إلى العنف.

85 - وأدين بشدة انتهاكات القرار 1701 (2006) وانتهاكات وقف الأعمال العدائية من كلا الجانبين. وأكرر ندائي العاجل الموجّه إلى جميع الأطراف لاحترام التزاماتها بالتنفيذ الكامل للقرار، ووقف الانتهاكات، واحترام وقف الأعمال العدائية، والإحجام عن أي أعمال أو أقوال يمكن أن تقوّض وقف الأعمال العدائية أو تزعزع استقرار لبنان أو المنطقة.

86 - وإنني أشعر ببالغ القلق من الخرقين لوقف الأعمال العدائية اللذين وقعا في 27 تموز/يوليه و 25 آب/أغسطس. وأود أن أثني على تدخل القوة المؤقتة في الوقت المناسب لاحتواء الحالة. وللحفاظ على الاستقرار على طول الخط الأزرق، ينبغي للطرفين أن يستخدما جميع ترتيبات الاتصال والتنسيق مع القوة المؤقتة وأن يمتنعا عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب.

87 - وأود أن أشيد بالطرفين على مواصلة حضور الاجتماعات الثلاثية مع احترام التدابير الوقائية من جائحة كوفيد-19. وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر عن طريق الحوار،

وإتاحة فرص لبناء الثقة، وتهيئة بيئة تفضـي إلى تسـوية التظلّمات الأسـاسـية، بسـبل شـتى منها المسـاعي الحميدة التي يواصل بذلها المنسِّق الخاص لشؤون لبنان ورئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة.

88 - وما زالت الانتهاكات اليومية المســـتمرة للمجال الجوي اللبناني من قِبل الطائرات الإســـرائيلية، بما في ذلك لقصف مواقع داخل الجمهورية العربية السورية كما يُزعم، وباستخدام مركبات جوية غير مأهولة، تبعث على القلق بشدة. فعمليات التحليق هذه تشكِّل انتهاكا للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية وتسبب الضيق للسكان اللبنانيين. وأكرر إدانتي لكل انتهاكات السيادة اللبنانية ودعواتي الموجهة إلى حكومة إسرائيل لوقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية. ويشكل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي لشمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا أيضا للقرار 1701 (2006).

89 - وعملا بالأحكام الواردة في القرار 2539 (2020)، أدعو الســلطات اللبنانية إلى أن تتيح للقوة المؤقتة إمكانية الوصــول دون قيود إلى جميع المواقع الموجودة شــمال الخط الأزرق، وهي بحاجة إلى ذلك لإجراء تحقيقاتها بسرعة. وأكرر الإعراب عن قلقي من عدم السماح للقوة المؤقتة بالوصول إلى مواقع توجد شمال الخط الأزرق في سياق تحقيقاتها المتعلقة بالأنفاق التي تمر عبر الخط الأزرق، والتي أكدت وجودها القوة المؤقتة في كانون الأول/ديســـمبر 2018 وفي أوائل عام 2019، وكذلك إلى موقع جمعية أخضـــر بلا حدود الموجود في عيترون والمتصـل بالحادث الذي وقع في 1 أيلول/سبتمبر 2019. وأود الإشـارة إلى أن الســلطات اللبنانية تتحمل المســؤولية الرئيســية عن ضــمان عدم وجود غير مأذون به لأفراد مســلحين أو أعتدة أو أسلحة في المنطقة، وتحقيقا لتلك الغاية، يجب عليها أن تيسر للبعثة الوصول إلى تلك المواقع لأغراض التفتيش الوقائي والتحقيق.

90 - ولا تزال حرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها، بما في ذلك على طول الخط الأزرق بأكمله، تكتسي أهمية بالغة. ويجب الحفاظ على قدرة القوة المؤقتة على القيام بدوريات وأنشطة مستقلة وفقا لولايتها. وأدعو السلطات اللبنانية إلى التحقيق في أي قيود من هذا القبيل تُفرض على تنقل القوة المؤقتة، بما في ذلك فيما يتعلق بالحادثتين اللتين وقعتا في برعشـــيت في 10 شـــباط/فبراير وفي بليدا في 25 أيار/مايو. وبعد مرور أكثر من عامين على الهجوم على حفظة الســـلام في بلدة مجدل زون، لم تبلغ الأمم المتحدة بعدُ باتخاذ أي إجراءات جنائية بحق المهاجمين. وأدعو الســـلطات اللبنانية مجددا إلى الوفاء بالتزاماتها بكفالة سلامة أفراد القوة المؤقتة والمحاسبة الكاملة لمن يعتدي على حفظة السلام.

91 - وتذكّر مساهمات الجيش اللبناني في الاستجابة الإنسانية في أعقاب الانفجار الذي وقع في بيروت، وكذلك في مكافحة التهديدات الإرهابية في أجزاء من لبنان، بالدور المثبّت للاســـتقرار الذي تضـــطلع به المؤسسات الأمنية التابعة للدولة في لبنان. وأرحب باستئناف أشغال تجديد مقر قيادة الفوج النموذجي للجيش اللبناني واختيار موقع لتدريبات الفوج. ومن أجل إحراز مزيد من التقدم صــوب تنفيذ اســتراتيجية نقل المهام إلى القوات البحرية اللبنانية، نحثُّ على تقديم مزيد من الدعم الدولي، بما في ذلك لإصـــلاح الأضـــرار التي لحقت بقاعدة بيروت البحرية من جراء الانفجار الذي وقع في 4 آب/أغســـطس. ونرحِّب بتحسّـــن معدل عمليات التفتيش التي قام بها الجيش اللبناني للســـفن التي أحالتها إليه القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة، وأشـــجع الســـلطات اللبنانية على تفتيش جميع الســـفن التي تمت مناداتها والتي أحالتها البعثة إلى الجيش اللبناني عملا بالقرار 1701 (2006). وأدعو الجهات المانحة والشـــركاء إلى تعزيز دور الجيش اللبناني باعتباره القوة المسلحة الشرعية الوحيدة في لبنان.

92 - ويشكّل امتلاك أسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة، وهو أمر يواصل الاعتراف به حزب الله نفسه وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، انتهاكا خطيرا للقرار 1701 (2006). وأدعو حكومة لبنان إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين 1559 (2004) و 1680 (2006)، التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها. وينبغي تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني اللبناني المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

93 - وأشجع كلا الطرفين على اغتنام الفرصة التي تتيحها عودة الزخم لتسوية المنازعات المتعلقة بالحدود البرية والبحرية. وتلتزم الأمم المتحدة، من خلال ممثليها، التزاما تاما بدعم هذه العملية كما طلب ذلك الطرفان وفي حدود قدراتها وضمن نطاق ولايتها.

94 - وينبغي لحكومة لبنان أن تلتزم بسياستها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعبدا لعام 2012، وينبغي لجميع الأطراف اللبنانية والمواطنين اللبنانيين أن يكفّوا عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدين أي تنقُّل للمقاتلين ونقلٍ للعتاد الحربي عبر الحدود اللبنانية - السورية في انتهاكٍ للقرار 1701 (2006).

95 - وتجدر الإشادة بحسن الضيافة التي يوفرها لبنان باستمرار للاجئين. وستضاعف الأمم المتحدة جهودها الرامية لدعم لبنان في هذه الأوقات العصيبة. وأذكّر بأهمية مواصلة احترام الإجراءات القانونية الواجبة والحفاظ على كرامة اللاجئين، في الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة والشركاء الدوليون العمل معًا على تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين الآمنة والكريمة والطوعية وإعادة توطينهم في بلدان ثالثة بشكل مستدام. وأشكر الجهات المانحة على التزامها الدائم في سياق الاستجابة لأزمة اللاجئين في لبنان.

96 - وعلاوة على ذلك، أناشد الجهات المانحة تقديم مساعدات مالية مرنة وسخية من أجل تمويل النداء العاجل لمواجهة تداعيات انفجار بيروت. وأناشد الجهات المانحة أيضا مواصلة تقديم الدعم إلى نداء الطوارئ للبنان لمواجهة جائحة كوفيد-19 وخطة لبنان للاستجابة للأزمة. كما يتعين تزويد الأونروا بموارد مالية كافية لتواصل تقديم خدماتها الأساسية.

97 - وأكرر الإعراب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات في القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان وأشجعها على زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وأشكر المنسق الخاص لشؤون لبنان، السيد يان كوبيتش، وموظفي مكتبه؛ ورئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، اللواء ستيفانو ديل كول، والأفراد المدنيين والعسكريين العاملين تحت قيادته؛ وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

المرفق الأول

القيود المفروضة على حرية وصول وتنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من 17 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020

1 - دعا مجلس الأمن في القرار 2539 (2020) حكومة لبنان إلى تيسير وصول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) وفقا للقرار 1701 (2006)، مع احترام السيادة اللبنانية.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت القوة المؤقتة ما متوسطه 650 7 دورية في الشهر، كانت 232 2 دورية منها (29 في المائة) من الدوريات الراجلة. وأجرت القوة المؤقتة ما متوسطه 832 2 دورية كل شهر على طول الخط الأزرق، باستخدام المركبات وسيرا على الأقدام (بنسبة 55 في المائة و 45 في المائة تباعا). وأجرت القوة المؤقتة أيضا ما متوسطه 51 دورية باستخدام مروحيات كل شهر، وكذلك ما متوسطه 965 عملية تفتيش في الشهر، بما في ذلك بإقامة نقاط تفتيش مؤقتة ودائمة، وتنفيذ عمليات لمنع إطلاق الصواريخ.

3 - ومع أن حرية تنقل القوة المؤقتة احتُرمت في معظم الحالات، فقد فُرضت عدة قيود على حرية تنقلها ووصولها. وفي تلك الحالات، كثيرا ما أفاد الجيش اللبناني وأفراد المجتمع المحلي بأن دوريات البعثة ينبغي أن تتم بمرافقة من الجيش اللبناني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الجيش اللبناني الاعتراض على بعض مسالك الدوريات التي اقترحتها القوة المؤقتة من أجل توسيع نطاق وجودها ليشمل المناطق الواقعة بعيدا عن الطرق الرئيسية وخارج مراكز البلديات، بحجة أن تلك الطرق إما ملك للخواص أو أنها تقع في مناطق ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للجيش اللبناني. وقامت القوة المؤقتة بمتابعة الحوادث المبلّغ عنها مع السلطات المختصة بشكل منهجي، وهي تتواصل باستمرار مع الجيش اللبناني لضمان حرية التنقل والوصول دون قيود إلى جميع المناطق الواقعة داخل منطقة عملياتها.

الوصول إلى جميع المواقع الموجودة على طول الخط الأزرق

4 - كما يرد بالتفصيل في الفقرات من 2 إلى 4 من تقرير الأمين العام، يسّر الجيش اللبناني وصول القوة المؤقتة إلى عدد من المواقع التي تهمها في إطار التحقيقات التي تجريها في الخرقين لوقف الأعمال العدائية اللذين وقعا في 27 تموز/يوليه و 25 آب/أغسطس. بيد أنه لم تُتح للقوة المؤقتة بعدُ إمكانية الوصول بشكل تام إلى عدة مواقع أخرى تهمها ومن بينها عدد من مواقع جمعية أخضر بلا حدود، رغم الطلبات الرسمية المتكررة التي وجّهتها إلى الجيش اللبناني. وهي بحاجة للوصول إلى تلك المواقع في إطار التحقيقات التي تُجريها وكذلك في إطار الرصد اليومي للخط الأزرق الذي تقوم به البعثة، على نحو ما يقتضيه القرار 1701 (2006) ويذكّر به القرار 2539 (2020).

الحوادث المتصلة بحرية التنقل

5 - في 23 حزيران/يونيه، قام فردان يرتديان ملابس مدنية بإغلاق الطريق بإيقاف سيارتهما أمام مركبة تابعة لفريق المراقبين في لبنان في شقرا (القطاع الشرقي). وقال الفردان إنه لا ينبغي لدورية فريق المراقبين في لبنان أن تدخل إلى القرية دون مرافقة من الجيش اللبناني أو دون إبلاغ البلدية، وأضافا أنهما قد اتصلا بالجيش اللبناني. وخلال هذا اللقاء، ظل الفردان هادئين. وبعد ذلك بقليل، وصل الجيش اللبناني ورافق دورية فريق المراقبين في لبنان إلى خارج المنطقة. وتتابع القوة المؤقتة ذلك الحادث.

6 - وفي 6 تموز/يوليه، أوقف فرد يرتدي ملابس مدنية سيارته أمام دورية تابعة للقوة المؤقتة في كونين (القطاع الغربي) وأكد أنه لا يُفترَض أن تكون الدورية هناك. وبعد ذلك بوقت قصير، وصل تسعة أفراد إضافيين على متن مركبات وعلى الأقدام وصدرت عنهم إشارات تهديد بالأيدي وشتموا أفراد الدورية. وتمكنت الدورية من مغادرة المنطقة وواصلت مهمتها. غير أنها لاحظت وجود مركبتين تلاحقانها وقررت العودة إلى القاعدة في برج قلاويه لتجنب احتمال حدوث أي تصعيد. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بالحادث واجتمعت في اليوم التالي مع رئيس بلدية كونين الذي لم يكن على علم بما حدث.

7 - وفي 15 تموز/يوليه، دخلت وحدة لوجستيات تابعة للقوة المؤقتة دون قصد إلى طريق فرعي بينما كانت تقوم باستطلاع للطرق في المنطقة المجاورة لكونين. وقام فرد يرتدي ملابس مدنية كان على متن دراجة نارية بسدّ طريق القافلة بالتوقف أمامها كما أنه صرخ في وجه حفظة السلام. فخرج قائد القافلة من المركبة للتحدث مع ذلك الفرد، وعندها تجمّع حوالي 50 فردا إضافيا بهدوء في مكان الحادث. وبعد حوالي 30 دقيقة، وصل الجيش اللبناني بعد أن اتصلت به مجموعة من الأفراد، مما مكّن القافلة من مغادرة المكان ومواصلة تحركاتها. وفي 22 أيلول/سبتمبر، اتصلت القوة برئيس بلدية كونين الذي قال إنه قد تم إيقاف الوحدة لأنها لم تحترم إشارات الطرق التي وُضعت بعد إبرام اتفاق بين البلدية والقوة المؤقتة يهدف إلى ضمان عدم دخول دوريات القوة إلى الطرق الضيقة على متن مركبات كبيرة الحجم.

8 - وفي 6 آب/أغسطس، قام ثلاثة أفراد يرتدون ملابس مدنية بإيقاف دورية تابعة للقوة المؤقتة في محيط حانين (القطاع الغربي) بركن مركبتهم في وسط الطريق، ومنعوا الدورية من الدخول إلى القرية. وبسبب الموقف غير الودي لهذه المجموعة، قررت الدورية مواصلة تحركاتها باستخدام طريق بديلة. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بذلك. وفي اليوم التالي، اتصلت البعثة برئيس بلدية حانين الذي أحالها إلى الجيش اللبناني.

9 - وفي 25 آب/أغسطس، قام فردان يرتديان ملابس مدنية في كفرا (القطاع الغربي) بقطع الطريق على دورية تابعة للقوة المؤقتة بركن دراجة نارية أمام مركبة القوة المؤقتة. وقررت الدورية العودة إلى الوراء لتفادي حدوث أي تصعيد وواصلت المهمة التي كُلِّفت بها باستخدام مسلك بديل. ولاحقا، اتصلت القوة المؤقتة برئيس بلدية كفرا، الذي تجاهل الحادث لأن الضالعين فيه كانوا مراهقين. وقال إن الأهالي "منزعجون" من الحادث وإنه اتصل بالجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي لإبلاغها بأن هذا التصرف غير مقبول.

10 - وفي 29 آب/أغسطس، أوقفت مجموعة تضم حوالي 50 فرداً يرتدون ملابس مدنية إحدى مركبات الشرطة العسكرية التابعة للقوة المؤقتة التي كانت مكلّفة بمتابعة حادث سير وقع في مارون الرأس (القطاع الغربي)، بإيقاف مركباتهم أمام مركبة القوة المؤقتة وخلفها. وطلب هؤلاء الأشخاص من أفراد القوة المؤقتة تسليم كاميراتهم وهواتفهم المحمولة. وبعد مناقشة قصيرة، تمكنت مركبة القوة المؤقتة من متابعة طريقها دون أن يعيد إليها الأفراد الأغراض التي أخذوها منها. وأبلغت البعثة الجيش اللبناني بذلك. وفي 6 أيلول/سبتمبر، اتصلت البعثة برئيس بلدية مارون الرأس وبموظفين آخرين في البلدية بشأن الحادث، ولكنها لم تحصل على أي معلومات أخرى.

11 - وفي 9 أيلول/سبتمبر، أوقف خمسة أفراد يرتدون ملابس مدنية دورية تابعة للقوة المؤقتة عندما كانت تحاول الدخول إلى قرية بدياس (القطاع الغربي). وقال المدنيون لأفراد الدورية إنه لا يمكنهم المرور من القرية بسبب القيود المفروضة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعندما فشلت

المحاولات الهادفة لإقناع القرويين بالسماح لمركبة القوة المؤقتة بالمرور، عادت الدورية على أعقابها وواصلت تحركاتها حول القرية باستخدام مسلك بديل. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بذلك. وفي اليوم نفسه، اتصلت القوة المؤقتة برئيس بلدية بدياس الذي أفاد بأنه من المرجّح أن الحادث قد وقع خارج حدود بلدية بدياس وأن المشاركين فيه من سكان قرية مجاورة. وشدد على أنه وأعضاء المجلس البلدي الذي يرأسه لا يقبلون بأي أعمال غير ودية أو غير لائقة تجاه القوة المؤقتة، ووعد باستخدام مساعيه الحميدة لحل أي سوء تفاهم في المستقبل.

12 - وفي 11 أيلول/سبتمبر، قام أفراد من فريق المراقبين في لبنان وأفراد عسكريون تابعون للقوة المؤقتة كانوا يشاركون في إجراء تحقيق بركن سياراتهم أمام أحد مواقع الجيش اللبناني بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي). وعندما غادر أفراد القوة المؤقتة مركباتهم، اقترب منهم ثمانية أفراد يرتدون ملابس مدنية، واتهموهم بالتقاط صور. ولوّح الأفراد بأيديهم باتجاه حفظة السلام وطلبوا منهم المغادرة. وحاول بعض الأفراد فتح باب سائق سيارة فريق المراقبين في لبنان. وبعد ذلك بوقت قصير، وصل الجيش اللبناني وغادر الأفراد المنطقة. وبرفقة الجيش اللبناني، واصل أفراد القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان طريقهم إلى موقع التحقيق. وفي إطار متابعة الحادث، وصف رئيس بلدية عيتا الشعب ما حدث بأنه "من قبيل الصدفة".

13 - وفي 21 أيلول/سبتمبر، أوقف فردان كانا على متن مركبة بدون لوحة معدنية دوريةً تابعة لفريق المراقبين في لبنان على طريق تقع بالقرب من بدياس بركن سيارتهما على الجانب المقابل من الطريق. واقترب أحد الأفراد من الدورية وأفاد بأن المرور من تلك المنطقة ممنوع على الأمم المتحدة. واقترحت دورية فريق المراقبين في لبنان الاتصال بالجيش اللبناني لتوضيح الوضع، وعندها عاد الفردان إلى مركبتهما وغادرا المنطقة. وتابع فريق المراقبين في لبنان دوريته. وقامت القوة المؤقتة بمتابعة الحادث مع رئيس بلدية بدياس الذي قال إنه لم يسمع به، وإنه يعتقد أن الجناة ليسوا من المنطقة. وفي اليوم التالي، أبلغ رئيسا بلديتي برج رحَال وبدياس القوة المؤقتة بأنه لا توجد مركبة من الطراز واللون المذكور في قريتَيهما. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بذلك.

14 - وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أوقف فردان يرتديان ملابس مدنية دورية تابعة للقوة المؤقتة عند مدخل قرية دير انطار (القطاع الغربي). وقررت الدورية العودة إلى الوراء ومواصلة دوريتها باستخدام طريق بديل، بينما طلبت من الجيش اللبناني مرافقتها داخل القرية. ورافق الجيش اللبناني الدورية بعد ذلك داخل القرية. وفي إطار متابعة الحادث في اليوم نفسه، قالت موظفة في بلدية دير انطار إنها كانت على علم بالحادث وإنها تحدثت مع الفردين المعنيين، اللذين أكدا مجددا أنه لا يجوز لدورية القوة المؤقتة الدخول إلى القرية دون مرافقة من الجيش اللبناني.

15 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، وصلت دورية تابعة للقوة المؤقتة إلى بيت ليف (القطاع الغربي) للتحقق من صحة بلاغ عن اندلاع حريق في المنطقة. وعند وصولها، لاحظت الدورية وجود سيارة تحترق ومجموعة من الأفراد بملابس مدنية كانوا يحاولون إطفاء النيران. وبعد وصول الدورية بفترة وجيزة، بدأ بعض الأفراد في الصراخ على أفراد الدورية وحثوهم على مغادرة المنطقة. فقررت الدورية المغادرة. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بذلك. وفي إطار التحقيق الذي أجرته القوة المؤقتة، أبلغها مسؤولون في البلدية في اليوم التالي بأنهم ليسوا على علم بالحادث وبأنه لم يكن هناك أي حريق في بيت ليف بل في تخوم قريتَي دبل ورشاف المجاورتَين.

المرفق الثاني

تنفيذ حظر توريد الأسلحة

1 - في الفقرة 20 من القرار 2539 (2020)، أشار مجلس الأمن إلى الفقرة 15 من القرار 1701 (2006) التي تقضي بأن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع قيام رعاياها ببيع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى أي كيان أو فرد في لبنان من غير من تأذن له حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) أو تزويده بها، أو استخدام أراضيها أو السفن التي ترفع علمها أو طائراتها في ذلك. وواصلت الأمم المتحدة التفاعل مع الدول الأعضاء بشأن الادعاءات المتعلقة بنقل الأسلحة والجهود المبذولة للتعامل مع مثل هذه الانتهاكات للقرار 1701 (2006).

2 - ولم يصل أي رد خلال الفترة المشمولة بالتقرير على رسالتي المؤرخة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019 الموجهة إلى رئيس لبنان التي أشرتُ فيها إلى أنه قد طُلب إلى لبنان إطلاع الأمانة العامة على أي معلومات أو مستجدات متصلة بحظر توريد الأسلحة.

3 - وتمشيا مع الفقرة 15 من القرار 1701 (2006)، يتعين على جميع الدول أن تتخذ ما يلزم من تدابير لمنع، في جملة أمور، بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتلق الأمانة العامة أي معلومات في هذا الصدد.

4 - وتظلّ الأمم المتحدة ملتزمة بدعم امتثال الأطراف عموما للقرار 1701 (2006) بجميع أحكامه وبتعزيز تطبيقه. وينطبق ذلك على تنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرة 15 من القرار 1701 (2006)، وعلى أي قرار سيعتمده مجلس الأمن في هذا الصدد. وإنني أتطلع إلى مواصلة الحوار مع المجلس والدول الأعضاء فيه، من أجل تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).